

## مذكرات دعاوي

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المعين للنظر في الدعاوي المقامة عليهم وان لم يحضروا ارسلوا وكلاء عنهم تجري محاكمتهم غيابياً .

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة
الجندي المسرح محمد سالم محمد	حقوق عمان	١٩٦٣/٥/١٣	الثامنة صباحاً
الجندي المرمج علي حسن فالح	"	١٩٦٣/٥/٢٩	"
الجندي المسرح محمود سلامة موسى	"	١٩٦٣/٥/١٥	"
الجندي المسرح محمود محمد عمر	"	١٩٦٣/٥/١٢	"
عيد عليان القضاة	حقوق اربد	١٩٦٣/٥/١٦	"
الجندي المرمج سليمان فلاح الربيعات	"	١٩٦٣/٥/١٥	"
الجندي المرمج محمد حسين الفزازوه	"	١٩٦٣/٥/١٥	"
الجندي المرمج احمد حسن الجراده	"	١٩٦٣/٥/١٥	"

الجزينة الرسمية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٣ ذو الحجة سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ١٦ ايار سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٦٨٣

## الفهرس

صفحة

٥٠٨	مجلس الاعيان
٥٠٩	قانون رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٦٣ قانون وزارة الشؤون الاجتماعية المعدل لسنة ١٩٦٣
٥١٠	نظام رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٦٣ نظام التعدين
٥٢٢	نظام رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٦٣ نظام مشروع الكهرباء لبلدية يعبد
٥٢٤	نظام رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٦٣ نظام مشروع الكهرباء لبلدية العقبة
٥٢٧	نظام رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٦٣ نظام الميزانية العمومية السنوية لتقابات العمل وفروعها
٥٣٠	نظام رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٦٣ نظام العمل الاندائي
٥٣١	نظام رقم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٦٣ نظام تسوية النزاعات العمالية
٥٣٤	نظام رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٦٣ نظام الاجراءات المتعلقة باشعارات الاضراب والاعلاق
٥٣٥	نظام رقم ( ٣٤ ) لسنة ١٩٦٣ نظام السجلات والكشوفات المطلوبة
٥٣٦	نظام رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٦٣ نظام الاشعار بالاصابات المميتة
٥٣٧	نظام رقم ( ٣٦ ) لسنة ١٩٦٣ نظام رسوم دور السينما المعدل
٥٣٨	امر صادر عن رئيس الوزراء بموجب قانون محكمة امن الدولة
٥٣٨	امر دفاع رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٦٣ صادر عن رئيس الوزراء
٥٣٨	امر دفاع صادر عن وزير الاقتصاد الوطني
٥٣٨	اصحيح اخطاء مطبعية

**◆ ◆**

تصديق ارادتنا بما هو آت : -

احسن بن طلال

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر

وزير الداخلية  
صالح المحجالي

**قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المؤقت**

1974/8/28

احسن بن طلال

وزير التربية والتعليم	وزير	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
والعدلية	الاشغال العامة والمواصلات	والزراعة	ووزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	صالح المجالي	حسين بن ناصر

وزير الصحة	وزير المالية والانشاء والتعمير	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
صالح برقان	عبد اللطيف العنبتاوي	أمين الحسيني	رشاد الخطيب	وقائم باعمال قاضي القضاة

هذا من الاول

## نموذج السيرة الذاتية للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٢٨) من قانون التعدين المؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ .  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤ .  
نأمر - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣

## نظام التعدين

صادر بالاستناد للمادة ٢٨ من قانون التعدين المؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢

### الفصل الاول

- المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام التعدين » ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تنظم وزارة الاقتصاد الوطني وتصدر جميع النماذج اللازمة لتنفيذ احكام قانون التعدين بما في ذلك النماذج الخاصة بتصاريح التنقيب وحقوق التعدين وشهادات تسجيل الاكتشاف ولها ان تجري التغييرات اللازمة في هذه النماذج كلما وجدت ذلك ضروريا .
- المادة ٣ - تقدم طلبات الحصول على تصاريح التنقيب او حقوق التعدين او شهادات تسجيل الاكتشاف الى الوزير على نماذج خاصة تعد وفقا لاحكام المادة (٢) من هذا النظام .
- المادة ٤ - يعطى تصريح التنقيب لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .
- المادة ٥ - يجب ان لا تزيد مساحه منطقة التصريح عن (٤٨) كيلو مترا مربعا وان تكون هذه المنطقة قطعة واحدة على شكل مربع او مستطيل لا تقل النسبة بين ابعاده عن (١ : ٣) .
- المادة ٦ - توضع طوابع وارادات على كل من تصريح التنقيب وحقوق التعدين وتجديدهما وشهادة تسجيل الاكتشاف بموجب قانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .
- المادة ٧ - يحق لحامل تصريح التنقيب او صاحب حق التعدين ان يتقدم الى الوزير بطلب لتجديده وللوزير الحق في الموافقة عليه او رفضه .
- المادة ٨ - على طالب تجديد تصريح التنقيب او حق التعدين ان يبين في طلبه رقم التصريح او الحق القديم وان يبرزه للمعانة اذا طلب منه ذلك . ويعطى التصريح او الحق الجديد نفس الرقم القديم .

المادة ٩ - اذا كانت المنطقة المنوي اجراء التنقيب او التعدين فيها او قسم منها تخص شخصا اخر او تحت تصرفه فعلى الطالب ان يقدم البيانات التي تثبت حصوله على موافقة خطيه بذلك من صاحب الارض او المنصرف بها او وكيله حسبما تقتضيه المادة (٥) من قانون التعدين .

المادة ١٠ - أ - على حامل تصريح التنقيب ان يقدم كل ثلاثة اشهر بيانا الى الوزير بجميع الاعمال التي قام بها في منطقة التصريح والمعلومات التي توصل اليها .

ب - يحق للوزير ان يلغي تصريح التنقيب اذا تخلف حامل التصريح عن تنفيذ ما ورد في البند الاول من هذه المادة او تبين بان تقاريره غير صحيحة وغير منطبقة على الواقع .

المادة ١١ - اذا تم اكتشاف معادن بكميات تجارية فعلى المكتشف ان يعلم الوزير بذلك باسرع وقت ، وعليه في الوقت نفسه ان يقدم للوزير ما يطلبه من المعلومات وعينات الصخور والمعادن التي اكتشفها . وللوزير ان ينتدب موظفا مختصا لمعاينة المنطقة للتأكد من صحة المعلومات التي تقدم بها المكتشف .

### الفصل الثاني

#### ١ - الرقابة والتفتيش

المادة ١٢ - أ - يعين الوزير موظفا مختصا يسمى « المفتش العام للمناجم » للإشراف على شؤون الوقاية والسلامة العامة في مرافق التعدين . كما يعين مساعدين له حسب الحاجة باسم « مفتشي مناجم » ويشترط في جميع المفتشين ان يحملوا شهادات في هندسة المناجم من جامعات معترف بها وان تكون لديهم الخبرة العملية الكافية .

ب - يجوز تعيين مراقبين خاصين بشؤون الوقاية في المقالع من غير مهندسي المناجم شريطة ان يكونوا حاصلين على المؤهلات العلمية والخبرة العملية الكافية .

#### ٢ - التزامات صاحب حق التعدين

المادة ١٣ - على صاحب حق التعدين ان يقوم بتنفيذ الواجبات التالية :-

- أ - ايجاد ادارة فنية ذات كفاءة قادرة على تنفيذ اعمال التعدين وصيانة مراقبها على احسن وجه .  
ب - اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين الوقاية والسلامة العامة في مرافق التعدين .

المادة ١٤ - أ - اذا احال حامل تصريح التنقيب او صاحب حق التعدين اعماله الخاصة بالتنقيب او التعدين على متعهد ليقوم بتنفيذها فانه يبقى مسؤولا عن مراعاة المتعهد لجميع متطلبات قانون التعدين والانظمة الصادرة بموجبه .

ب - المتعهدون الذين يقومون باعمال التعدين لحساب « حكومة المملكة الاردنية الهاشمية » مقيدون باحكام قانون التعدين والانظمة الصادرة بمقتضاه .

هكذا من الأصول



المادة ١٥-١ - على صاحب كل منجم او وكيله ان يقدم الى الوزير المعلومات التالية كتابة : -

- أ - اسم المنجم وموقعه ونوعه .
- ب - اسم وعنوان الشخص الذي يشرف عليه « واذا كان المشرف شركة » فيجب تقديمه من عقدها التأسيسي ونظامها الداخلي .
- ج - اسم مدير المنجم وعنوانه .
- د - اي تغيير في اسم المنجم وعنوان مديره .

٢ - على صاحب اي كشف او مقلع يزيد عدد عماله عن عشرة اشخاص ان يقدم المعلومات التالية في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة .

المادة ١٦ - على صاحب اي منجم او كشف او مقلع ان يقدم جميع التسهيلات الضرورية للموظفين الذين يتيه الوزير لاغراض الوقاية والتفتيش .

### ٣ - الادارة

المادة ١٧ - يتولى ادارة المنجم مدير يعين بموافقة الوزير على ان تتوفر فيه المؤهلات والشروط التالية : -

- أ - ان يكون حاصلًا على شهادة في هندسة المناجم من جامعة معترف بها .
- ب - ان تكون لديه خبرة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات .

المادة ١٨ - لا يجوز لاي شخص ان يتولى ادارة اكثر من منجم واحد الا وفق الشروط التالية : -

- أ - ان يوافق الوزير على ذلك كتابة .
- ب - ان لا يزيد عدد المشتغلين في جميع المناجم التي يتولى ادارتها عن التي شخص .
- ج - ان تقع جميع مداخل هذه المناجم في نطاق دائرة لا يزيد قطرها على اربعة كيلومترات .
- د - ان يكون له مساعد يحمل شهادة في هندسة المناجم في كل منجم من هذه المناجم اذا زاد عدد عماله عن ثلاثمائة عامل .
- هـ - اذا زاد عدد العمال المشتغلين معه في جميع المناجم التي يتولى ادارتها عن خمسمائة عامل فيجب ان يعين مساعد له يحمل شهادة في هندسة المناجم .

المادة ١٩ - لا يجاز مدير المنجم اجازة تزيد على اسبوع الا بعد وضع ترتيب خاص بالادارة في غيابه وبعد موافقة المفتش العام للمناجم خطياً على هذا الترتيب .

المادة ٢٠ - اذا تغيب مدير المنجم عن عمله مدة تزيد على ثلاثة ايام لاسباب مرضية او طارئة فعلى صاحب المنجم او وكيله اعلام المفتش العام للمناجم بذلك كتابة .

المادة ٢١ - على مدير المنجم ان يكون قاطنًا في منطقة قريبة من المنجم بحيث لا تبعد عنه اكثر من عشرين كيلومترًا .

المادة ٢٢ - أ - على مدير المنجم ان يشرف على اعمال المنجم اشرافاً دقيقة وان يتأكد من وجود رقابة يومية لهذه الغاية وفقاً لنص الفقرة ( ب ) من هذه المادة .

ب - على مساعد مدير المنجم ان يجري تفتيشاً يومياً على جميع اقسامه وان يتثبت من توفر جميع المتطلبات الفنية فيه .

المادة ٢٣ - على المراقبين والمناظرين ورؤساء العمال المنوط بهم الاشراف على سير العمل تفتيش امكنة العمل في بداية كل وردية وقبل السماح لاي كان بالدخول اليها .

### ٤ - الاقفاذ والاسعاف والصحة

المادة ٢٤ - يجب ان يتوافر في كل منجم او مجموعة مناجم يتولى ادارتها مدير واحد فريق اقفاذ لا يقل عن ثمانية اشخاص مدربين بالتعاون مع طبيب المنجم وذلك للاغراض التالية : -

- أ - اعمال الاقفاذ وازالة الدم في حالة وقوع حوادث في المنجم من جراء الانهيارات أو التهبط أو الاختناق أو خلاف ذلك .
- ب - الاسعافات الأولية بما في ذلك التنفس الاصطناعي والتضميد والحرق بالمورفين .

المادة ٢٥ - أ - يجب ان تلحق بكل منجم او مجموعة مناجم تحت اشراف مدير واحد عيادة صحية وسيارة اسعاف مزودتين بالادوات والعقاقير اللازمة للمعالجة الأولية عند وقوع اي حادث .

ب - اذا كان المنجم بعيداً عن اقرب مركز لطبيب صحة مسافة تزيد على خمسين كيلومتراً وزاد عدد عمال ذلك المنجم عن مئتي عامل فيجب ان يعين طبيب متفرغ يكون مركز عمله في منطقة المنجم لتأمين الوقاية الصحية للعمال واسعافهم عند الطوارئ .

ج - اذا كان عدد عمال المنجم يزيد على التي عامل فيجب ان يعين لهم طبيب متفرغ يكون مركز عمله في منطقة المنجم .

د - يجب ان يعين لكل منجم طبيب يقسم بزيارته يومين في الاسبوع على الاقل في الحالات التي لم ينص عليها فيما سبق .

المادة ٢٦ - يجب ان يتوفر في كل منجم الامور التالية :

- أ - مقصف يتناول العمال فيه وجبات طعامهم الرئيسية .
- ب - امكنة مناسبة للاكل تحت سطح الارض اذا اضطر العمال لاستعمال مثل هذه الامكنة .
- ج - دورة مياه رئيسية مزودة بمغاسل وحمامات وامكنة للراحة .

المادة ٢٧ - على مدير المنجم بالتعاون مع الطبيب المختص ان يعمل على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحفظ الصحة العامة في المنجم .

هكذا من الأشهر

## ٥ - العمل

المادة ٢٨ - لا يجوز استخدام شخص ليعمل تحت سطح الأرض إذا لم يرد عن ثمانية عشرة سنة ولا يجوز استخدام الآلات في أعمال التعدين إطلاقاً.

المادة ٢٩ - أ - لا يجوز تشغيل أي عامل تحت سطح الأرض إلا بعد تدريبه لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر تحت إشراف مهندس مختص ويستثنى من ذلك العمال الذين يدخلون إلى المنجم لأغراض هذا التدريب.

ب - على المدير أن يتأكد أن لدى جميع العمال والمستخدمين في منجمه المساء كافياً بامور الوقاية التي يتطلبها العمل بالمنجم.

المادة ٣٠ - يمنع منعاً باتاً دخول أي شخص إلى المنجم إلا إذا كان لا يـ جـزء منجم ومتعلقاً حذاء وأقياً ولا يجوز استعمال الأحذية الكتانية أو الخفيفة لهذه الغاية.

المادة ٣١ - يحظر على أي شخص الدخول إلى منجم إلا إذا توافرت أوضاع كافية للكشف الطريق أمامه ولمدة لا تقل عن عشرة أمتار.

المادة ٣٢ - يحدد مدير المنجم لعماله بموجب تعليمات خاصة أوقات دخولهم إلى المنجم وخروجهم منه ليتقنوا لـ احشاء عددهم في بداية كل وردية ونهايتها واكتشاف من يتخلف عن الخروج منهم.

## ٦ - المتفجرات

المادة ٢٣ - تخزن المتفجرات في امكنة بعيدة عن المناطق السكنية أو امكنة العمل مسافة لا تقل عن ثلاثة كيلو مترات.

المادة ٣٤ - يجب أن تضم مخازن المتفجرات تصميمات خاصة تسمح بخزن القنبل والكبسول وكل نوع من أنواع المتفجرات على حدة في امكنة مفصلة عن بعض. كما يجب أن تكون هذه المخازن جيدة التهوية ولا تزيد درجة الحرارة فيها في أي فصل من فصول السنة عن ٢٨ درجة مئوية.

المادة ٣٥ - يجب أن تسج مخازن المتفجرات بسياج لا يقل ارتفاعه عن مترين وإذا كان المخزن فوق سطح الأرض فيجب أن يكون السياج من الحجر أو الاسمنت المسلح بسلك (٣٠) سم على الأقل. أما إذا كان المخزن تحت سطح الأرض فيجوز أن يكون السياج من الاسلاك الشائكة. وفي جميع الأحوال يشترط ألا تقل المسافة بين السياج وجدران المخزن الخارجية عن (٣٠) متراً.

المادة ٣٦ - يجب أن توضع المخازن تحت حراسة دائمة ليلاً نهاراً ولا يسمح بالدخول إليها إلا بأذن خاص من مدير المنجم. ويشترط أن تعلق في امكنة بارزة حولها لافتات تحذر المارة من الاقتراب منها.

المادة ٣٧ - يمنع التدخين واشعال النار وحمل الكبريت والولاعات والسجائر وأي مسادة مشتعلة أو قابلة للاشتعال وأي لب مكشوف داخل المنطقة المسيجة المحيطة بمخزن المتفجرات.

المادة ٣٨ - أ - تعد في مناطق التعدين امكنة خاصة لاستعمالها كمخازن فرعية للمتفجرات.

ب - يجب أن لا يزيد الحد الأعلى لكمية المتفجرات المحفوظة في المخازن الفرعية عن حاجة المنجم أو الكشف أو القلع ليوم واحد.

ج - يتم التسليم من المخازن الفرعية للأشخاص الذين يحملون ترخيصاً بتفجير الألغام من المفتش العام للمنجم فقط.

المادة ٣٩ - تعد صناديق خاصة مصنوعة من الخشب المدهون باللون الأحمر لنقل المتفجرات إلى مناطق العمل ويكتب عليها بخط عريض واضح عبارة (متفجرات) ولا يجوز حمل الديناميت والكبسول أو القنبل في صندوق واحد.

المادة ٤٠ - يجب أن تكون المتفجرات التي تستعمل في المنجم أو الآبار خالية من الغازات والأبخرة السامة أو الخائفة ومن الأنواع المصنوعة لأغراض المنجم.

المادة ٤١ - تعاد المتفجرات غير المستعملة والزائدة عن حاجة العمل إلى مخزن المتفجرات في نفس اليوم.

المادة ٤٢ - يجب أن تنقل جميع المصابيح والمواد المشتعلة إلى مكان أمين أثناء حشو الألغام ولا يجوز لأي شخص أن يضع مصباحاً على صندوق المتفجرات أو في أي مكان قريب منه.

## ٧ - مفجرو الألغام

المادة ٤٣ - أ - لا يجوز أن يقوم بتفجير الألغام إلا الأشخاص الحائزون على ترخيص بذلك من المفتش العام للمنجم.

ب - يمنح المفتش ترخيص تفجير الألغام بعد إجراء فحص للأشخاص الراغبين بتعاطي مهنة التفجير وبعد التأكد من المهام الكافي بامور التفجير.

المادة ٤٤ - لا يجوز لمفجري الألغام اشغال أكثر من عشرة الغام قتيل في دورة التفجير وإذا اقتضت الضرورة اشغال أكثر من هذا العدد في الدورة الواحدة فيجب استعمال قتيل اشغال أو الاستعانة بشخص آخر.

المادة ٤٥ - على مفجرو الألغام قبل البدء بأشغال القتيل أو شبك بطارية التفجير بمدة لا تقل عن خمس دقائق اعطاء انذار لجميع الموجودين في منطقة التفجير أو حولها، والتأكد من أن جميع الممرات المؤدية إليها قد أقفلت.

المادة ٤٦ - على مفجرو الألغام أخذ موافقة المناظر المسؤول عن المنطقة قبل البدء بتفجير الألغام بمدة لا تقل عن خمس دقائق.

المادة ٤٧ - لا يجوز تفجير الألغام في منطقتين من المنجم في وقت واحد إذا قلت المسافة بينهما عن (٢٠٠) متر.

المادة ٤٨ - أ - إذا كان التفجير في مكان قريب من مناطق التراجع أو الحش مسافة تقل عن (١٥٠) متر فيجب إخلاؤها من جميع العمال قبل البدء بأشغال القتيل أو شبك البطارية.

ب - إذا كان تفجير الألغام في نفق ليس له إلا مدخلا واحداً فيجب إخلاء كامل القسم الواقع بين مكان التفجير ونهاية النفق من جميع الأشخاص مهما كانت المسافة بينه وبين مكان التفجير.

المادة ٤٩ - لا يجوز الاقتراب من مكان التفجير إلا بعد مرور عشر دقائق على الأقل على سماع صوت آخر لغم إذا كان الاشتعال كاملاً. أما إذا لم يكن اشتعال الألغام كاملاً فيجب الانتظار مدة لا تقل عن ربع ساعة.

المادة ٥٠ - يتم تفجير الألغام داخل المناطق البلدية والقروية بموجب تعليمات خاصة يصدرها الوزير لهذه الغاية بالاتفاق مع المجالس البلدية والقروية.

هكذا من الأشغال

## ٨ - التوجيه

المادة ٥١ - يجب ان يتوافر في كل منجم الجو الملائم لتنفس الاشخاص العاملين فيه . ١٦ يجب توفير الوسائل اللازمة لتجديد تيار الهواء النقي في جميع اجزاء المنجم بشكل مستمر .

المادة ٥٢ - على مدير المنجم ان يتأكد باستمرار من ان نسبة الغبار والغازات السامة والابخرة التي تضر بالصحة العامة في جو المنجم هي اقل من الحد الذي يمكن ان يضر بصحة العمال .

المادة ٥٣ - يجب تزويد العمال الذين يشتغلون في امكنة يكثر فيها الغبار او الغاز والابخرة بكمامات واقية .

المادة ٥٤ - يمنع منعاً باتاً استعمال آلات الديزل او اي آلة يمكن ان ينتج من استعمالها زيادة نسبة غاز اول اوكسيد الكربون او الغازات السامة في جو المنجم الا اذا كانت هذه الآلات مزودة بجهاز خاص لامتصاص تلك الغازات .

المادة ٥٥ - لا يجوز اطلاقاً استعمال مصابيح الكيروسين او الديزل للإضاءة في المنجم .

المادة ٥٦ - يحظر اشعال النار لاغراض التدفئة او لاي سبب من الاسباب داخل المنجم .

المادة ٥٧ - على مدير المنجم قبل تكليف اي انسان بالدخول الى مناطق مهجورة في المنجم التأكد اولاً من ان هذه المناطق ملائمة للصحة العامة .

## ٩ - الانسالة

المادة ٥٨ - يجب تأمين الانارة الكافية للرؤية في المنجم بحيث يستطيع العمال التنقل داخله بسهولة دون ان تضربوا الابصار لديهم او تعرضهم للخطر .

المادة ٥٩ - يجب ان تكون اقسام المنجم الرئيسية المبنية تالياً متارة ائارة جيدة وبشكل مستمر طيلة اوقات العمل :

أ - مناطق العمل والطرق الرئيسية وخطوط النقل والاقشقة والممرات المخصصة لعبور العمال .

ب - نقاط تحميل وتفريغ الانتاج واللوازم

ج - نقاط تقاطع اي نفقين رئيسيين او اي خطين من خطوط النقل .

د - اي مكان في المنجم يحتوي على محرك او مولد كهربائي او ضاغط هواء او مروحة او مضخة او آلة سحب او بركة ماء او اي مكان آخر تستعمل فيه آلات ثقيلة او متوسطة الحجم سواء كانت ثابتة او متنقلة .

هـ - اي مكان تحت سطح الارض معد لتجميع العمال

و - الامكنة التي تستعمل لتفريغ المتفجرات او التي توضع فيها صناديق المتفجرات وملحقاتها أثناء العمل :

المادة ٦٠ - يجب ان يثبت نور واضح في مقدمة ومؤخرة اية آلة متحركة تستعمل لاغراض التعدين .

## ١٠ - الاشارة

المادة ٦١ - يجب ان يتوافر في كل منجم او كشف او مقلع نظام اشارة خاص بالالات التي تعمل فيه ينظم حركتها على الطرق وخطوط النقل .

المادة ٦٢ - أ - توضع تعليمات خاصة لضبط عملية الاشارة لكل جهاز سحب او جر يستعمل لاغراض التعدين ب - تعلق نسخة من تعليمات الاشارة في مكان ظاهر في غرفة آلة السحب او الجر وعند مدخل المنجم وتحفظ دائماً في حالة جيده ويجب ان تكتب بلغة او لغات الاشخاص المعنيين كما يجب تفسيرها للامين منهم .

## ١١ - الصيانة والوقاية

المادة ٦٣ - يجب اجراء دراسة جيولوجية وفيزيائية وهيدرولوجية مفصلة للمنطقة التي يراد مباشرة التعدين فيها تشمل على ما يلي :

أ - سمك المعدن المراد استخراجه وكيفية توزيعه وشكله وميله وبعده عن السطح وصلابته .

ب - مقاطع عمودية كل ( ٢٠٠ ) متر تبين نوع الصخور الواقعة فوق وتحت المعدن المراد استخراجه وسمكها وصلابتها وميلها .

ج - النواقيع والثنيات التي يمكن ان تؤثر على طبيعة التعدين في المنطقة .

د - المنسوب الاعلى للمياه الجوفية التي قد توجد في المنطقة وبعده عن سطح الارض .

هـ - مجاري المياه الرئيسية في المنطقة والحد الاعلى الذي يمكن ان يرتفع اليه منسوب الماء في تلك المجاري محسوبا على اساس ان معدل هطول الامطار في السنة يعادل ( ١٠٠٠ ) ملمتر .

المادة ٦٤ - كمية الاحتياطي من المعدن المتوافر في المنطقة وخطة التعدين ومعدل الانتاج السنوي المتوقع من الخام والعمر التقديري للمنجم .

المادة ٦٥ - المخطط العام للمنجم مع بيان ما يلي :

أ - الطريقة المتوي استعمالها في التعدين

ب - حجم الركب وعرض الاتفاق مع بيان الاسباب التي تقرر على ضوءها اختيار تلك المقاسات .

ج - خطة ووسائل تهوية المنجم

د - شبكة ووسائل النقل الداخلي مع بيان النقاط الرئيسية للتحميل والتفريغ .

هـ - انواع الآلات التي ستستعمل تحت سطح الارض مع بيان قوتها بالاحصنة ونوع الطاقة التي ستدار بها واماكن استعمالها .

و - كيفية توزيع شبكة الانارة واي شبكة كهربائية داخل المنجم

ز - مخطط هيكل لجهاز المنجم بين التسلسل الهرمي للمسؤولية ابتداء من المدير فما دون

ح - لائحة وقاية لكل قسم من الاقسام الرئيسية في المنجم .

المادة ٦٦ - لا يجوز اجراء اي تعديل على مخطط التعدين الذي سبق وان صدق عليه الوزير الا بعد موافقته على ذلك !



المادة ٦٧ - يجب تدعيم جميع الممرات الرئيسية والطرق وخضوط النقل داخل المنجم بشكل يضمن عدم انهيارها.

المادة ٦٨ - يجب تدعيم أي نفق يزيد عرضه على مترين تدعيمًا كافيًا بإحدى الطرق المتعارف عليها.

المادة ٦٩ - أ - يجب وضع مخطط لطريقة تدعيم مناطق التراجع أو الحش في كل منجم بحيث يتلاءم مع طبيعة العمل في ذلك المنجم على أن تؤخذ موافقة المفتش العام كتابةً على ذلك المخطط قبل تنفيذه.

ب - عند وضع مخطط التراجع أو الحش يجب أن تراعى الأمور التالية :

١ - تدعيم الخمسة أمتار الأخيرة من نهاية النفق المؤدي لمنطقة التراجع في أي مكان من المنجم.

٢ - تثبيت الدعائم الواقعة في الصف القريب من ركبته الخلف بحيث تكون جميع أطراف الروسيات في هذا الصف ملاصقة للركبة.

٣ - يجب أن لا يزيد الحد الأعلى للمسافة بين الدعامة والتي تليها في الصف الواحد عن متر واحد.

٤ - الحد الأعلى للمسافة بين أي صف من الدعائم والذي يليه يجب أن لا يزيد عن متر واحد.

٥ - يجب أن تتجاوز أطراف الروسيات في كل صف أطراف الروسيات المقابلة لها في الصفوف الأخرى المجاورة مسافة لا تقل عن عشرة سنتيمترات.

٦ - تدعيم مناطق التراجع أو الحش التي تم تسفها بالدناميت قبل المباشرة في نقل الخلف منها.

٧ - تعبير منطقة التهيب الواقعة خلف صف الدعائم الأخيرة منطقة محظورة ويمنع الدخول إليها مهما كانت الأسباب.

المادة ٧٠ - يجب مراعاة الأنظمة التالية في جميع فتحات آبار المنجم :-

أ - تجري اشغال الحفر في فتحات آبار المنجم وعلى جوانبها وسطوحها والطبقة الترابية التي تغطي المادتين بطريقة تمنع تساقط التربة وغيرها بصورة خطيرة.

ب - يقام سياج حول فتحة البئر إذا كان ثمة خطر على العمال الذين يشتغلون فيها أو حولها.

المادة ٧١ - تنشأ ملاجيء لوقاية العمال أثناء عمليات التفجير . ولا حاجة لمثل هذه الملاجيء إذا كان العمال يستطيعون الابتعاد عن مكان التفجير مسافة كافية لتأمين سلامتهم.

المادة ٧٢ - يجب على كل عامل قبل الشروع في عمله وفي أثناءه وخاصة بعد النصف أن يفحص الحبل الذي يشتغل به وأن يرفع منه أي صخر أو حجر أو تراب يحتمل من سقوطه.

المادة ٧٣ - يحظر على أي عامل أن يرمي صخوراً أو حجارة أو تراباً أو أية مادة أخرى يمكن أن تعرض الغير للخطر.

المادة ٧٤ - تسيج بسياج محكم مداخل الآبار والتقويع والحفر والبرك وأي مكان مهمل في المنجم أو حوله.

المادة ٧٥ - تدعى وتبطن بالخشب جوانب آبار المنجم التي تستخرج منها المعادن أو تستعمل ممرات العمال ونقل المواد.

المادة ٧٦ - لا يجوز لأي شخص أن يدير آلة السحب أو الجرمال مالم يكن حاملاً تصريحاً بذلك من مدير المنجم.

المادة ٧٧ - تستعمل جبال من السلك للسحب في جميع المناجم التي يزيد عمقها على خمسة عشر متراً ويجب أن تكون هذه الحبال مصنوعة صنعة جيدة خالياً من كل عيب وعلى درجة كافية من المتانة.

المادة ٧٨ - يجب أن يكون حبل السحب المستعمل في رفع العمال وتزويلهم معداً بحيث يكون معامل التأمين فيه لا يقل عن ( ٢٠٠ ٪ ) .

المادة ٧٩ - على مدير المنجم أن يحفظ سجلاً يدون فيه التفاصيل الآتية عن حبل السحب :-

أ - الحد الأعلى للدرجة احتمال الحبل .

ب - منشأ الحبل واسم المصنع الذي انتجه وتاريخ انتاجه وشرائه .

ج - طول الحبل بالمتر ووزن كل متر بالكيلو غرام .

د - تاريخ بدء استعماله .

هـ - تواريخ تقصيره .

و - تاريخ قلب أطرافه .

ز - تواريخ اختباره .

ح - تاريخ توقيف استعماله .

ط - الحد الأعلى للأحبال المرفوعة به .

وعلى من يدون هذه المعلومات في السجل أن يوقع عليها .

المادة ٨٠ - يعين مدير المنجم شخصاً ذا كفاءة للقيام بما يلي :-

أ - فحص حالة حبال السحب وارتباطها بالاقفاص والاسطوانات ووسائل النقل الأخرى وعجلات السحب وجميع أجزاء آلات السحب الخارجية التي قد ينتج من تلفها خطر على سلامة العمال وذلك مرة كل أسبوع على الأقل .

ب - فحص أقسام آلات السحب بوجه عام ومراقبة تعليقات الأشارة المتعلقة بتشغيلها مرة كل أسبوع . وعليه أن يضع تقريراً وافياً عن نتيجة الفحص .

المادة ٨١ - يجب أن يكون لكل منجم مخرجين على الأقل يستعمل أحدهما في الأحوال العادية والآخر في حالات الطوارئ عندما لا يكون بالإمكان استعمال المخرج الرئيسي .

المادة ٨٢ - يجب صيانة جميع أقسام المنجم بشكل يكفي لوقاية العمال .

المادة ٨٣ - أ - تعد على طول طرق الجرم شبكة لاعطاء اشارات واضحة الى السائق المكلف بالجرم .

ب - إذا كان الجرم بواسطة الجاذبية أو زاد طول المستوى المائل عن ( ٤٠ ) متر يجب اعداد شبكة لارسال اشارات واضحة بين محطات التوقيف .

ج - إذا كانت وسائل الجرم المستعملة تسمح بخروج العربات عن الخط يجب اتخاذ التدابير الضرورية لتجنب وقوع أي حادث .

المادة ٨٤ - إذا كانت مسالك العمال وممراتهم هي نفس الطرقات التي تستعمل للنقل فيجب أن يكون عرض هذه الطرقات من الاتساع بحيث يسمح بمرور العمال فيها بسهولة دون أن يتعرضوا لخطر وسائط النقل .

هكذا من الأشغال

المادة ٨٥- لا يجوز حفر اتفاق او ابار تتصل مع اماكن العمل المهمة ما لم تتخذ تدابير كافية لضمان سلامة الاشغال المشتغلين فيها او في المناطق المجاورة لها .

المادة ٨٦- اذا اقتربت الحفريات من اماكن يشتمل وجود مياه متجمعة فيها بصورة خطيرة . لا يجوز الاستمرار في اجراء الحفريات الا بعد التأكد من عدم وجود خطر على سلامة العمال من هذه المياه .

المادة ٨٧- اذا زادت قوة اية آلة على ( ٤٠ ) حصانا يجب ان يعهد بها الى مهندس مختص للاشراف عليها . اما اذا كانت قوتها اقل من ذلك فيجب ان يعهد بها الى شخص قادر على الاشراف عليها بشرط ان تؤخذ موافقة المفتش العام على ذلك كتابة .

المادة ٨٨- تحاط بسياج محكم جميع الدواليب المتحركة وجميع اقسام الآلات المكشوفة المستعملة في مراقب التعدين.

المادة ٨٩- تنشأ وتضام الآت الكهربائية مهما كان نوعها وجميع اسلاك الكهرباء بطريقة تحمي العمال من خطر لسعها.

### ١٣ خاص بالمقاسع والكشوفات

المادة ٩٠- يمنع منعاً باتاً فتح المغائر او الانفاق في المقالع لاي سبب من الاسباب واي مقلع تفتح فيه مغارة او تفتل او تطبق عليه الانظمة الخاصة بالمناجم .

المادة ٩١- أ - يجب ان لا يزيد ارتفاع الجدران في اي كشف او مقلع على الثلاثين متراً واذا ما اقتضت الضرورة اكثر من هذا الارتفاع فيجب ان تعمل الجدران على شكل مدرجات او مساطب .

ب- اذا زاد ارتفاع الجدران في اي كشف او مقلع على العشرة امتار فيجب ان تكون اوجه هذه الجدران مائلة عن المستوى الرامي بزاوية لا تقل عن عشر درجات .

١٩٦٣/٤/٢٤

### أحمد بن طلال

وزير التربية والتعليم	وزير الداخلية	وزير	رئيس الوزراء
والعدلية	والزراعة	الاشغال العامة والمواصلات	ووزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	عاكف الفايز	حسين بن ناصر

وزير	وزير الخارجية	وزير المالية	وزير
الصحة	والانشاء والتعمير	والاقتصاد الوطني	وقائم باعمال قاضي القضاة
صالح بركات	عبد اللطيف المنبتاوي	امين الحسيني	رشاد الخطيب

### نعم الحسين لله ملك الملكة لافرونية الهاشمية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤ .  
نامر بوضع النظامين التاليين :-

- ١ - نظام مشروع الكهرباء لبلدية العقبة لسنة ١٩٦٣ .
- ٢ - نظام مشروع الكهرباء لبلدية يعبد لسنة ١٩٦٣ .

١٩٦٣/٤/٢٤

### أحمد بن طلال

وزير التربية والتعليم	وزير الداخلية	وزير	رئيس الوزراء
والعدلية	والزراعة	الاشغال العامة والمواصلات	ووزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	عاكف الفايز	حسين بن ناصر

وزير	وزير الخارجية	وزير	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	والاقتصاد الوطني	والاقتصاد الوطني	وقائم باعمال قاضي القضاة
صالح بركات	عبد اللطيف المنبتاوي	امين الحسيني	رشاد الخطيب

هكذا من المأهول



نظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣

## نظام مشروع الكهرباء لبلدية يعبد

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام مشروع الكهرباء لبلدية يعبد ) لسنة ١٩٦٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .  
تعني كلمة ( بلدية ) بلدية يعبد وتعني كلمة ( المجلس ) مجلس بلدية يعبد . وتعني كلمة ( العداد ) الجهاز الذي يركب لقياس وضبط كمية التيار الكهربائي الذي يستهلكه المشترك وتعني كلمة ( المشترك ) اي شخص مسجل لدى المجلس كمشترك لاخذ التيار الكهربائي وفقا لاحكام هذا النظام ، وتعني كلمة ( التأمين ) المبلغ الذي يقرره المجلس ويدفعه المشترك مقدما لفنان دفع رسوم الكهرباء .

المادة ٣ - يتولى المجلس البلدي ادارة مشروع الكهرباء وتوليد وتوزيع القوة الكهربائية في مدينة يعبد وضواحيها .  
المادة ٤ - يترتب على طالب الاشتراك بالكهرباء حالما يقبل طلبه ان يوقع العقد المنظم من المجلس والمتضمن للشروط الموضوعية لتوريد الكهرباء اليه وان يدفع جميع الرسوم والنفقات المتعلقة بذلك العقد لكي يسجل كمشترك .  
المادة ٥ - يتولى المشترك على نفقته : -

أ - اقامة الاجهزة الخصوصية في عماله وتركيبها وصيانتها في حالة جيدة وفق الشروط التي تعيها البلدية .  
ب - تقديم جميع ما يلزم من ادوات لربط اجهزته الخصوصية بخطوط البلدية وحسب ما يقرره المجلس .  
المادة ٦ - أ - تقوم البلدية بربط اجهزة كهرباء المشترك بخطوط البلدية على نفقة المشترك وعندئذ تصبح جميع ادوات واسلاك واعمدة هذا الربط خارج العداد ملكا للبلدية تتصرف بها كيفما شاءت ولا يخفى للمشارك مطالبة البلدية باي شيء نتيجة لذلك .

ب - في حالة قيام البلدية باجراء اية تعديلات على حسابها او على حساب المشترك فانه يحق للبلدية اجراء تلك التعديلات وتركيب الاعمدة والزوايا والفناجين اللازمة لذلك على المقارنات والاراضي بقصد المصلحة العامة ، شريطة ان لا تتعارض تلك التعديلات مع الانشاءات القائمة او التي تقام دون ان يكون للمالكين الحق بالمطالبة بتعويض او المعارضة في ذلك .

ج - اذا تعارضت اسلاك موصلة للتيار الكهربائي الى مشترك مع عقار او ارض شخص آخر مجاور فان للمشارك ملزم بتغيير هذه الاسلاك ونقلها الى جهة اخرى وتقديم جميع ما يلزم من اعمدة واسلاك على نفقته الخاصة .

المادة ٧ - لا يحق للمشارك نقل الاشتراك الى اي محل آخر غير المحل الذي تم التعاقد عليه ولا يحق له توسيع الاشتراك بحيث يشمل اي ملك مجاور .

المادة ٨ - لا يجوز لغير بلدية يعبد توليد وتوزيع القوة الكهربائية ضمن حدود بلدية يعبد .

المادة ٩ - اذا عجزت البلدية عن تزويد محل ما بالكهرباء يسمح لطالب الاشتراك بان يولد الكهرباء لمنفعته الخاصة بموجب الشروط التالية : -

أ - ان لا يقع اي مولد قبل الحصول على موافقة المجلس البلدي والشروط التي يراها المجلس .  
ب - ان لا يزود غيره بالتيار الكهربائي على اي وجه كان .  
ج - ان يتعهد بازالة المولد عندما يتلقى اشعارا من المجلس بان القوة الكهربائية أصبحت متوفرة لدى البلدية ويمكن تزويد محله بها بمقتضى احكام هذا النظام وعلى الطالب في مثل هذه الحالة ان يزيل المولد خلال المدة التي يحددها الاشعار ، واذا تخلف عن القيام بذلك فيحق للمجلس ازالته على نفقة صاحبه وتحصل النفقات بالكيفية التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ١٠ - يعين المجلس في قرار يتخذه قرار تعرفه الكهرباء ومبلغ التأمين ورسوم الاشتراك وغير ذلك من النفقات ويجوز له تغيير هذه التعرفة والرسوم والمبالغ وتعديلها من وقت الى اخر .

المادة ١١ - يجوز للمجلس ان يعفي من رسوم الكهرباء اعفاء كلياً او جزئياً ما يختاره من اماكن العبادة والمؤسسات الخيرية .

المادة ١٢ - حساب رسوم الكهرباء : -

أ - تعيين كمية الكهرباء التي يستهلكها المشترك بواسطة العداد الذي يركبه بموافقة البلدية وحسب الكيلوات ب - اذا اقتنع المجلس بان في عداد الكهرباء خللا او بانه مكسور او معطوب او انه لا يسجل الكميات الصحيحة للكهرباء المستهلكة او اذا قطع التيار الكهربائي لسبب وقوع عيب في العداد فان المبالغ المستحقة عن استهلاك الكهرباء على المشترك تقدر وفق ما يراه المجلس ويكون قراره بهذا الشأن قطعياً وناقذاً .

ج - يصدر المجلس خلال فترات لا تقل عن شهر قائمة بالحساب تبين المبلغ المستحق على المشترك عن استهلاك الكهرباء في محله بموجب قيد العداد او عملاً بالفقرة (ب) من هذه المادة ويجب على المشترك ان يسدد المبلغ المستحق عليه خلال اسبوعين من تاريخ تبليغه قائمة الحساب :

د - يحق للبلدية تركيب عدادات مراقبة للمشاركين من وقت لآخر ويعتبر تسجيل تلك العدادات صحيحاً وقطعياً .  
هـ - تحصل المبالغ التي تستحق بموجب هذا النظام كما تحصل ضرائب البلدية .

المادة ١٣ - يجوز لاي موظف مفوض من المجلس ان يدخل اي عقار لفحص اجهزة الكهرباء او لقطع التيار الكهربائي او اعادته او لقراءة العداد ، وذلك في اي وقت بين الساعة الثامنة صباحاً والساعة الخامسة مساءً وكل شخص يعترض او يعيق الموظف المفوض عن القيام بواجبه يعتبر انه ارتكب مخالفة لهذا النظام .

المادة ١٤ - يحق للمجلس او لرئيسه ان يأمر بقطع التيار الكهربائي عن محل المشترك في الاحوال التالية :

أ - اذا تأخر المشترك عن دفع رسم الكهرباء المستحق عليه لمدة اسبوعين من تاريخ تبليغه قائمة الحساب .  
ب - اذا اجري اي تغيير في جهاز الانارة بدون ان يحصل على موافقة المجلس .  
ج - اذا عارض موظف البلدية المختص في تأدية واجباته .  
د - اذا تأخر او امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد عقد الاشتراك .

هـ - اذا تبين لموظف البلدية المختص ان اي تغيير اوجب قد وقع بعدد الكهرباء او اجهزة الكهرباء الاخرى .

المادة ١٥ - ان كل مستند يقتضي تبليغه للمشارك بموجب احكام هذا النظام ، يعتبر انه قد بلغ اليه بصورة صحيحة ، اذا كان ارسل اليه بالبريد المسجل ، أو بلغ اليه حسب قانون اصول المحاكمات المحققة .

المادة ١٦ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير عن كل مخالفة .

هكذا من الأشهر

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٣

## نظام مشروع الكهرباء لبلدية العقبة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

١٩٦٣

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام مشروع الكهرباء لبلدية العقبة لسنة ١٩٥٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلبات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة « بلدية » بلدية العقبة

تعني كلمة « المجلس » مجلس بلدية العقبة

تعني كلمة « العداد » الجهاز الذي يركب لقياس وضبط كمية التيار الكهربائي الذي يستهلكه المشترك .  
تعني كلمة « المشترك » اي شخص مسجل لدى المجلس كمشارك لاستعمال التيار الكهربائي وفقاً لاحكام هذا النظام .

تعني كلمة « التأمين » المبلغ الذي يقرره المجلس ويدفعه المشترك مقدماً لضمان دفع ثمن الكهرباء المستحق عليه .

المادة ٣ - يتولى المجلس البلدي ادارة مشروع الكهرباء وتوليد وتوزيع القوة الكهربائية في مدينة العقبة وضواحيها .

المادة ٤ - يترتب على طالب الاشتراك ، حالما يقبل طلبه ، ان يوقع على العقد المنظم من المجلس وان يدفع ديناراً واحداً وخمسة فلس رسم اشتراك بالإضافة الى نفقات الكشف على الخلل ووصل التيار الكهربائي .

المادة ٥ - يدفع المشترك تأميناً قدره ديناران ، يستوفي المجلس منه اثمان الكهرباء المستحقة على المشترك ، ان تأخر عن دفعها .

المادة ٦ - لا يحق للمشارك اضافة اية تمديدات ، خلاف ما ورد في تقرير الكشف المنظم بواسطة موظفي البلدية من اجل وضع العداد ، الا باذن خطي من رئيس البلدية .

المادة ٧ - يجري تركيب عداد بواسطة البلدية لكل مشترك ، وعلى حسابه وذلك لقياس مقدار الاستهلاك الشهري وفي حالة تلف العداد فعلى المشترك تغييره .

المادة ٨ - لموظفي البلدية المفوضين ، أن يدخلوا ، كلما دعت الحاجة الى عمل المشترك لقراءة العداد او لفحصه ، أو للكشف على الاجهزة والتمديدات الكهربائية الموجودة في ذلك الخلل ولا يجوز لاي شخص خلاف الموظفين المشار اليهم ، ان يوصل او يفك انخام العدادات ، أو نقل العداد من محل لآخر ، ويجب على المشترك تسهيل مهمة الموظفين .

المادة ٩ - عندما يطرأ أي عطل على العداد ، فلرئيس البلدية بالاشتراك مع مراقب خطوط الكهرباء ، الحسن في تقدير الكمية المستهلكة خلال المدة التي يظهر ان العداد لم يكن يشتغل فيها بصورة صحيحة . فـإذا كان المستهلك مشتركاً فيجب ان يقوم التقدير على اساس ما استهلكه في فترة سابقة ومماثلة للفترة التي دام فيها تعطيل العداد ، اما اذا كان المستهلك مشتركاً جديداً ، فيجري تقدير الكمية المستهلكة بعد النظر لعدد الكميّات في الخلل وقوتها .

في حالة الاعتراض على تقدير رئيس البلدية والمراقب يقوم المجلس باجراء التقدير النهائي ، ويعتبر تقديره ملزماً له وللمشارك .

المادة ١٠ - لا يجوز لأكثر من مشترك ، استهلاك الكهرباء بواسطة عداد واحد .

المادة ١١ - كل ما يتعلق بشبكة الكهرباء خارج محل المشترك ، يعتبر ملكاً للبلدية ، ويحق لها التصرف به كما ترى ذلك مناسباً .

المادة ١٢ - لا تعتبر البلدية مسؤولة عن الاضرار الناتجة من الخلل بالتمديدات الداخلية .

المادة ١٣ - تستوفي اثمان الكهرباء شهرياً ، وحسب التعرفة التالية : -

الكمية	عمن الكيلوات الواحد
من ١ - ١٠ كيلووات	٤٠ فلس
من ١١ - ٢٠ كيلووات	٣٠
ما زاد عن ٢٠ كيلووات	٢٥

ويشترط في ذلك ان على المشترك ان يدفع ثمن خمسة كيلووات شهرياً كحد أدنى .

المادة ١٤ - تعفى المساجد والمعابد من الكهرباء التي تستهلكها ، أما المدارس والمستشفيات فيخفض لها ٣٠٪ من ثمن الكهرباء المستهلكة .

المادة ١٥ - يحتمل المشترك ثمن الطوابع اللازمة للعقد .

المادة ١٦ - اذا خالف المشترك أي حكم من احكام هذا النظام ، يجوز للمجلس ان يقطع التيار الكهربائي عنه ، ولا يحق للمشارك اعادة ربط عمله بالتيار الكهربائي ، الا بعد الحصول على موافقة المجلس على الطلب المقدم منه بهذا الشأن وبعد دفعه ديناراً واحداً لاعادة الخط .

المادة ١٧ - جميع مصاريف التمديدات الجارية في محل المشترك ، تعود عليه ، ولا يجوز ان يكون التمديد الداخلي بغیر الرصاص ، واذا كان تحت القنطرة ، فيجب ان يكون ضمن مواسير .

المادة ١٨ - اذا تخلف المشترك عن دفع ثمن ما استهلكه من الكهرباء ، بعد ان يطلب منه ذلك بموجب اشعار يقدمه الموظف المختص فعندما يقطع التيار الكهربائي بعد انقضاء اسبوعين على تبليغ المشترك للاشعار .

المادة ١٩ - تلغى اية أنظمة تتعارض واحكام هذا النظام .

هكذا من الأشهر

## نظام الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٦٣

بمقتضى المواد ( ٣ و ٤٣ و ٦٢ و ٨٨ ) من قانون العمل رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٦٠  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤  
أمر بوضع الانظمة التالية . -

- ١ - نظام الميزانية العمومية السنوية لتقابات العمال وفروعها لسنة ١٩٦٣
- ٢ - نظام العمل الاضافي لسنة ١٩٦٣ .
- ٣ - نظام تسوية النزاعات العاليه لسنة ١٩٦٣ .
- ٤ - نظام الاجراءات المتعلقة باشترايات الاضراب والاعلاق لسنة ١٩٦٣ .
- ٥ - نظام السجلات والكشوفات المطاوعة من اصحاب العمل لسنة ١٩٦٣ .
- ٦ - نظام اشعار الاصابات المميته لسنة ١٩٦٣ .

١٩٦٣/٤/٢٥

أخمين بن طلال

وزير الزراعة	وزير الداخلية	وزير الاشغال العامة والمواصلات	وزير التربية والتعليم والعدلية
صالح الخجالي	عاكف الفايز	عاكف الفايز	حسن الكايد
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الخارجية	وزير المالية والانشاء والتعمير	وزير الصحة
وقام باعمال قاضي القضاة رشاد الخطيب	امين الحسيني	عبد الطيف العنبري	صالح يرقان

نظام رقم « ٣٠ » لسنة ١٩٦٣

## نظام الميزانية العمومية

السنوية لتقابات العمال وفروعها

صادر بمقتضى المادتين « ٣ » و « ٨٨ » من قانون العمل رقم « ٢١ » لسنة ١٩٦٠ .

\*\*\*\*\*

المادة - ١ يسمى هذا النظام « نظام الميزانية العمومية السنوية لتقابات العمال وفروعها » ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة - ٢ أ - يكون حساب الواردات والمصروفات السنوية لتقابات العمال وفروعها على الصورة المبينة في الجدول رقم « ١ » من هذا النظام .

ب - يكون الكشف السنوي الموجودات والتزامات تقابات العمال وفروعها على الصورة المبينة في الجدول رقم « ٢ » من هذا النظام .

ج - يجب ان توقع الكشفات المبينة في الفقرتين السابقتين من أمين السر وأمين الصندوق أو من ينوب عنها .

المادة ٣ - يصدق حسابات ودفاتر التقابة وفروعها مدقق حسابات مجاز تعينه الهيئة العمومية ويشهد المدقق على حساب الواردات والمصروفات السنوي والكشف السنوي الموجودات والتزامات بموجب النموذج التالي :

أنا الموقع ادناه ..... بعد ان اعطيت الحرية الكاملة للاطلاع على جميع سجلات وحسابات تقابة ..... ( او فرع ) .....

ويباني الواردات والمصروفات والموجودات والتزامات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول لسنة ١٩ ..... وتديقها ، وبعد مقارنتها بسندات الصرف المتعلقة بها ، اشهد بانها صحيحة ومناسبة ومتشعبة مع نصوص قانون العمل والاصول الحسابية المقبولة . ( مع مراعاة التقرير المؤرخ ..... والرفق به بالشهادة ) .

توقيع فاحص الحسابات ..... العنبري ..... تاريخ انتهاء تدقيق الحسابات

المادة ٤ - تقدم كشوفات سنوية مماثلة من قبل اتحاد تقابات العمال بالاردن او اي اتحاد مهني آخر .



رقم وتاريخ تسجيلها

جدولي رقم (١١)  
عنوانها الكامل

اسم القاية او الفرع

حساب الواردات والمصرفات عن السنة المنتهية في ١٩ / ١٢ / ٣١

المصرفات	المبلغ	البيانات	المبلغ
البيانات	فلس دينار	البيانات	فلس دينار

ذوات الموظفين  
عن الآلات والتجهيزات  
مصرفات ادارية (تجاريا) - مصاريف الموظفين : الكهرباء ، المدة ،  
الله ، التكاليف ، الطرابع والتغييرات ، قرطاسية ضيقة . . . (الخ)  
تبرعات القاية الى الاتحاد (الاشتراك)  
مصاريف قانونية (استشارات قانونية ، مصاريف دعاري . . . الخ)  
مصاريف تتعلق بالتراميات المالية ومكافآت العمال  
مصاريف التأمين والحيات للاعضاء  
قروض الاعضاء  
خدمات تعليمية واجتماعية ودية جافيا عن كتب ونشرات ومجلات  
اينة مصاريف اخرى (اعط تفصيلات)  
التقيد في الصندوق في ١٩ / ١٢ / ٣١  
رصيد البتات

الجميع رقم (٧)

ملاحظة : بحسب ان يتسارع مجموع (١٦) و (٢٣)

الجميع رقم (١١)

جدولي رقم (٢)

الكشف السنوي للموجودات والائتمانات كساحي في ١٩ / ١٢ / ٣١

الائتمانات	المبلغ	البيانات	المبلغ
البيانات	فلس دينار	البيانات	فلس دينار

مطلوبات مستحقة على القاية  
ديون اخرى مطلوبة من القاية / الفرع / بيتا بيتا  
مطلوبات اخرى او التزامات (بيتا بيتا)  
الرصيد (اذا زادت الموجودات على المطلوب)  
القيمة في آخر السنة  
الصندوق  
البك  
قيمة الاموال المستمرة (تفصيلات بشأن ان وجدت تبرعات  
غير مدفوعة) انظر للاحظة في اذناه  
ديون اخرى مطلوبة للقساة / الفرع  
قيمة اراضي او عقارات  
قيمة اثاث المكتب  
قيسة تجهيزات اخرى  
موجودات اخرى (تفصيلات)  
المعز في حالة زيادة المطلوبات على الموجودات

الجميع رقم (٢)

الجميع رقم (١١)

ملاحظة : -

١ - الاشرافات المنقطة .  
اذكر فقط ما يمكن تحصيله من هذه الاشرافات ولا تغفل تقدير ديون القاية على الاعضاء  
٢ - يجب ان يتسارع مجموع (١١) و (٢) .

نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٦٣

## نظام العمل الإضافي

صادر بموجب المادة ٤٣ « من قانون العمل الأردني رقم ٢١ » لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام العمل الإضافي لسنة ١٩٦٣ » ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستثنى اصحاب الاعمال المذكورين في هذه المادة من احكام المواد ٣٧ - ٤١ « من قانون العمل رقم ٢١ » لسنة ١٩٦٠ وذلك في الحالات التالية : وبشرط الحصول على اذن مسبق من مدير دائرة العمل :

أ - اصحاب الافران ، ومحلات الحلويات ، والمطاعم ، عند تشغيلهم في المناسبات .  
 ب - اصحاب السيارات الشاحنة والعمالة داخل المملكة او خارجها شريطة ان لا يزيد معدل ساعات العمل الاسبوعي عن ٤٨ ساعة .

ج - اصحاب سيارات الاجرة التي تعمل داخل المملكة والخاصة بنقل السياح والحجاج شريطة ان لا يزيد معدل ساعات العمل الاسبوعي عن ٤٨ ساعة .

د - اصحاب محلات صناعة الاحذية الجلدية ، ومحلات خياطة الملابس ، وذلك بالنسبة لعمال الفنيين ومساعدتهم خلال شهر رمضان ولغاية عيد الاضحى .

هـ - شركات الكهرباء ومصالح المياه ( بشأن العمال الفنيين مع وجوب ذكر اسمائهم ) لتأمين حاجات الاهلين الضرورية .

المادة ٣ - تكون الاستثناءات المشمولة بهذا النظام ما يلي :

أ - يخضع العمل الإضافي اليومي الى حد اقصى ساعتين في اليوم او ١٢ ساعة اسبوعياً .

ب - تمتد فترات الاستراحة وساعات العمل حتى ١٢ ساعة في اليوم .

ج - تعطى العطلة الاسبوعية في غير اليوم المعين شريطة اشعار العامل عن يسوم عطلته الاسبوعية قبل ثلاثة ايام من وقوعها اذا امكن ذلك .

المادة ٤ - تكون اجرة العنل الإضافي خاضعة لاجرة اضافية لا تقل عن ٢٥٪ من اجر ساعات العمل الاعتيادية .

المادة ٥ - لا يشمل هذا النظام العمال الذين تقل اعمارهم عن ١٦ سنة .

نظام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣

## نظام تسوية النزاعات العمالية

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠

## القسم الاول - مقدمه

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تسوية النزاعات العمالية لسنة ١٩٦٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## القسم الثاني - النزاعات العمالية

## المادة ٢ - مندوبو التوفيق

١ - يجوز لاي من طرفي النزاع العمالي الذي وقع او يتوقع حدوثه ان يعلم عنه شفهيأ او كتابياً اي موظف في دائرة العمل او ان يعلم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل عنه كتابة :

٢ - حالما تعلم دائرة العمل (بأية وسيلة كانت) بان نزاعاً عمالياً قد وقع او يتوقع حدوثه ، فيتوجب انتداب مندوب توفيق معين بموجب المادة ٩١ من قانون العمل للعمل على تسوية النزاع بالتوفيق .

٣ - تكون مهمة مندوب التوفيق مساعدة الاطراف على الوصول الى تسوية بالاتفاق فيما بينهم ، ويجوز له تقديم المشورة لاي من الطرفين والتي تؤدي حسب اعتقاده للوصول الى تسوية شريطة ان لا يعبر عن رأي بشأن تبرير او جدوى اي طلب مقدم من احديهما .

٤ - يجوز لمندوب التوفيق اثناء اجراء المفاوضات ما بين الطرفين ان يدعوهم الى اجتماع مشترك برئاسة او ان يدعو كل فريق منهما على انفراد :

٥ - يجري تنظيم اجراءات مندوب التوفيق في معالجة النزاع من قبل مدير او مساعد مدير دائرة العمل او من قبل مندوب التوفيق نفسه وذلك على ضوء الظروف الخاصة بالقضية .

٦ - يتوجب على مندوب التوفيق عندما لا يكون مشغولاً بتسوية نزاعات عمالية الاتصال بنقابات العمال واصحاب العمل ومنظمات اصحاب العمل بغية عقد اتفاقات جماعية كلما امكن ذلك وتقديم النصح حول العلاقات ما بين العمال والادارة .

## المادة ٣ - مجلس التوفيق

١ - عندما يحال نزاع يقصد تسوية الى مجلس توفيق معين بمقتضى المادة (٩٢) من قانون العمل، يتفق الطرفان حينئذٍ امكان على صيغة معينة لوصف النزاع والاسباب التي من اجلها احيل الى المجلس واذا تعذر مثل هذا الاتفاق فيجب على كل طرف ان يقدم بياناً خطياً بالمسائل موضوع النزاع وبناء على هذه البيانات يبدأ المجلس في محاولة حل النزاع.

٢ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يعين احد موظفي دائرة العمل ليكون سكرتيراً لمجلس التوفيق.

٣ - يكون لمجلس التوفيق سلطة اصدار توصيات ايجابية للطرفين بغية حل النزاع. وتصدر هذه التوصيات بالاغلبية. وفي حالة تصويت مجلس التوفيق على اي اقتراح لتوصية يقدمها احد اعضائه يكون لرئيس المجلس صوت واحد.

٤ - وفي حالة الاختلاف في الوصول الى تسوية. يقدم مجلس التوفيق توصياته الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ويجوز ان تتضمن هذه التوصيات توصيات الاقلية التي يقدمها اي من اعضائه.

٥ - وفي جميع الحالات يتوجب على مجلس التوفيق ان يقدم تقريراً كاملاً لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل حول جميع حقائق النزاع بغية ضمه للملف الخاص بالنزاع.

٦ - مع مراعاة الفقرات السابقة واحكام قانون العمل، يجوز لمجلس التوفيق ان تنظم اجراءاتها وفق ما تراه مناسباً.

## المادة ٤ - المحكمة الصناعية

١ - عندما يحال نزاع عمالي الى المحكمة الصناعية المشكلة بموجب المادة ٩٣ من قانون العمل بغية انقاذ قرار، فعلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يحدد اسباب الاحالة وان يعطي وصفاً للنزاع، على انه يجوز للطرف المعني تقديم بيانات خطية، سواء بشكل مشترك او على افراد بغية ضمه لاسباب الاحالة.

٢ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يعين احد موظفي دائرة العمل ليكون سكرتيراً للمحكمة الصناعية.

٣ - يجوز للمحكمة الصناعية، بموافقة طرفي النزاع، ان تقوم باجراءاتها على الرغم من غياب اي عضو من اعضائها وتعتبر اجراءات وقرارات المحكمة صحيحة شريطة حصول هذه الموافقة.

٤ - يتوجب على المحكمة الصناعية سماع بينات طرفي النزاع خلال سبعة ايام من تاريخ احالة النزاع اليها من قبل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ما لم يكن هناك سبب معقول للتأجيل شريطة ان لا يستمر التأجيل اكثر من اسبوع آخر. ويجب على المحكمة اصدار قرارها خلال شهر واحد من تاريخ الاحالة. على انه يجوز للمحكمة عندما ترى ذلك مناسباً، ان تقبل تقديم تقريراً للوزير بشأن تأجيل اصدار القرار وعلى ضوء هذا التقرير يجوز للوزير السماع بتأخير اصدار القرار وذلك ضمن فترة اقصاها ستة اسابيع من تاريخ احالة النزاع الى المحكمة.

٥ - يجوز للمحكمة الصناعية ان تصحح اي خطأ كتابي او غلط نجم عن اسقاط او حذف بطريق السهو على قرار صدر وارسل الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

٦ - مع مراعاة الفقرات السابقة واحكام قانون العمل، يجوز للمحكمة الصناعية ان تنظم اجراءات عملها بالكيفية التي تراها مناسبة.

القسم الثالث - النزاعات القانونية المتعلقة بتفسير تسويات التوفيق وقرارات التحكيم التي جرت نتيجة لنزاعات عمالية

المادة ٥ - يجوز احالة النزاعات المتعلقة بتفسير تسويات التوفيق المعمول بها بموجب المواد (٩٥) (١) و ٩٦ (١) من قانون العمل والتي لم تحل بواسطة الاجراءات التفسيرية المشتركة فيما بين الفريقين، الى مجلس توفيق معين بموجب المادة (٩٢) من القانون المذكور وذلك بغية اصدار حكم. وعلى كل طرف ان يقدم بياناً خطياً عن المسائل موضوع النزاع. ويتوجب على مجلس التوفيق ان يدعو الاطراف للمثول امامه وان يصدر حكمه في خلال ثلاثة اسابيع من تاريخ احالة النزاع اليه وعلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل عند تسلمه استئنافاً من احد الفريقين خلال عشرة ايام من صدور الحكم ان يحيل الاستئناف الى المحكمة الصناعية المشكلة بموجب المادة ٩٣ من قانون العمل. ويشترط في حالة عدم تقديم مثل هذا الاستئناف خلال المدة المذكورة يعتبر قرار مجلس التوفيق قطعياً.

وعلى المحكمة الصناعية ان تدعو الاطراف للمثول امامها وان تصدر حكمها خلال فترة مقدارها ثلاثة اسابيع من تاريخ تسلم الاحالة. ويكون الحكم نهائياً وملزماً.

المادة ٦ - يجوز احالة النزاعات الخاصة بتفسير قرارات المحكمة الصناعية الصادرة بموجب المادة ٩٨ من قانون العمل الى المحكمة الصناعية المشكلة بموجب المادة ٩٣ من قانون العمل بغية اصدار قرار تفسيري.

وعلى كل فريق ان يقدم بياناً خطياً حول المسائل موضوع النزاع. وعلى المحكمة الصناعية ان تدعو الاطراف للمثول امامها وان تصدر قرارها خلال ثلاثة اسابيع من تاريخ احالة النزاع اليها. ويكون هذا القرار نهائياً وملزماً.

## القسم الرابع - احكام متفرقة

## المادة ٧ - المحامون

لا يجوز توكيل محامين لتمثيل احد الطرفين في الاجراءات امام مندوب التوفيق او مجلس التوفيق.



نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣

## نظام الاجراءات المتعلقة باشعارات الاضراب والاعلاق

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون العمل رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الاجراءات المتعلقة باشعارات الاضراب والاعلاق لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - ١ - يجب ان يكون الاشعار بالاضراب كتابيا ومتضمنا لموضوع النزاع وتاريخ الاضراب المزمع القيام به على ان لا يكون قبل مضي ١٤ يوما من وصول الاشعار الى انظراف المعني . او اقل من ٢٨ يوما في الحالات التي يكون فيها العمال مستخدمين في الاعمال المتعلقة بالمصلحة العامة .

٢ - يجب ان يوقع الاشعار او يصمم من قبل جميع العمال المعنيين او من قبل ممثلهم في النقابة شرطا ذكر وتحديد فئات العمال المعنيين بوضوح .

٣ - يجب ان يقدم الاشعار الى صاحب العمل او المدير المسئول ، وفي حالة غياب كليهما ، الى الشخص المسئول في ذلك الوقت عن المؤسسة . من قبل اثنين من موقعيه ومن قبل ممثل النقابة مع احد العمال المعنيين .

٤ - اذا تعذر تبليغ الاشعار بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة ، فيجوز ارساله بالبريد المسجل ، ويمكن اعتبار وصوله الى صاحب العمل او المدير او الشخص المسئول مؤكدا بعد مضي خمسة ايام على وضعه في البريد المسجل ، ويتوجب تبعا لذلك تغيير تاريخ البدء بالاضراب المزمع القيام به .

المادة ٣ - ١ - يجب ان يكون الاشعار الموجه الى كل عامل معني بالاغلاق كتابيا ، ومتضمنا لموضوع النزاع وتاريخ الاغلاق المزمع تنفيذه على ان لا يكون قبل مضي ١٤ يوما من وصول الاشعار الى اي عامل وجه اليه او ٢٨ يوما في الحالات التي تكون فيها المؤسسة مؤسسة خدمات عامة .

٢ - يجب ان يوقع الاشعار من قبل صاحب العمل او مدير المؤسسة المسئول .

٣ - يجب تسليم الاشعار الى العمال المعنيين باليد ، وفي حالة تعذر ذلك لسبب معقول يجوز ارساله بالبريد المسجل واعتبار وصوله مؤكدا بعد انقضاء خمسة ايام على ايداعه في البريد المسجل ، ويتوجب تبعا لذلك تغيير تاريخ البدء بالاغلاق المزمع القيام به .

المادة ٤ - في نفس الوقت يجب ارسال نسخة عن كل اشعار بالاضراب او بالاغلاق الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل او الى اقرب مكتب من مكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل اللوائية .

نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٣

## نظام السجلات والكشوفات المطلوبة من اصحاب العمل

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون العمل رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام السجلات والكشوفات المطلوبة من اصحاب العمل لسنة ١٩٦٣ » ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يحتفظ اصحاب العمل بسجلاتهم وكشوفهم الخاصة بهالم على الصورة التي تناسب اعمالهم ، شريطة ان توضح هذه السجلات والكشوفات المعلومات المطلوبة بموجب احكام قانون العمل رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ وتنفيذا لاحكام المواد ٤٨ (٢) و ٤٩ (١) و ٦٦ و ١١١ من قانون العمل يجوز الاكتفاء بسجل شامل للعمال . يتضمن التفاصيل المذكورة في المادتين (٣ و ٤) من هذا النظام ، كما وان تقديم الكشوف الى دائرة العمل غير مطلوب . باستثناء ما نص عليه في المادة (١٢) من قانون العمل ، والحالات الاخرى التي قد يحددها مجلس الوزراء من آن الى آخر .

المادة ٣ - يجب ان تتضمن سجلات العمال التفاصيل التالية لكل عامل :-

- ١ - اسم العامل وعنوانه .
- ٢ - المهنة (نوع العمل) .
- ٣ - تاريخ بدء العمل .
- ٤ - هل هو عامل بالوقت او بالقطعة .
- ٥ - مقدار الاجر المدفوع .
- ٦ - تفاصيل خاصة بساعات العمل (بدء وانتهاء الدوام وفترات الاستراحة) .
- ٧ - تفاصيل عن الاجازات السنوية المدفوعة والمأخوذة .
- ٨ - تفاصيل عن اصابته باذى او بضرر جسدي نشأ عن حادث بسبب استخدامه او في سياق العمل .
- ٩ - تفاصيل عن اي مرض مهني اصاب به بموجب الجدول رقم (٢) من الفصل الثاني عشر من هذا القانون اثناء الاستخدام .
- ١٠ - تاريخ انتهاء الاستخدام .
- ١١ - اسباب انتهاء الاستخدام (مثال ذلك انتهاء عقد عمل لعامل معين او لمدة محددة ، طرد باشعار لسبب معين ، طرد بدون اشعار لسبب معين ، ترك العمل تلقائيا .
- ١٢ - مقدار المكافأة المدفوعة وتاريخ الدفع .

المادة ٤ - يجب اعداد قسم خاص في السجلات للاولاد الذين تقل اعمارهم عن ١٦ سنة ، تبين التفاصيل الخاصة بكل ولد والمذكورة في المادة (٣) من هذا النظام مضافا اليها التفاصيل التالية :-

- ١ - تاريخ الولادة .
- ٢ - هل هناك شهادة طبية بموجب المادة « ٤٨ (٢) » من قانون العمل ؟
- ٣ - هل هو مستخدم بموجب عقد تدريب المنصوص عليه في المادة ١٤ من قانون العمل ؟
- ٤ - اسم (الوالد) او الوصي والعنوان .

المادة ٥ - يجب ان تبرز السجلات الخاصة بالعمال والاولاد والمنصوص عليها في قانون العمل وفي هذا النظام الى مفتشي العمل كلما طلبوا ذلك .

هكذا من الأشهر

نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣

## نظام الاشعار بالاصابات المميتة

صادر بمقتضى المادتين « ٣ و ٦٢ » من قانون العمل رقم « ٢١ » لسنة ١٩٦٠

•••••

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام اشعار الاصابات المميتة لسنة ١٩٦٣ » ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون الاشعار بالصورة المبينة في الجدول التالي : -

## الجدول

- ١ - اسم المؤسسة .
- ٢ - اسم المدير المسؤول .
- ٣ - العنوان الكامل .
- ٤ - طبيعة عمل المؤسسة .
- ٥ - اسم وجنس وعمر وعنوان العامل المتوفي .
- ٦ - طبيعة عمله .
- ٧ - تاريخ ووقت وقوع الإصابة والوفاه .
- ٨ - المكان الذي وقعت فيه الإصابة .
- ٩ - هل المكان الذي وقعت فيه الإصابة تابع لممتلكات صاحب العمل او جزء من المصنع .
- ١٠ - سبب الوفاة ( حسب تقرير الطبيب ) اذا كانت هناك اسباب تفصيلية اخرى الرجاء ذكرها .
- ١١ - وصف لوقوع الإصابة .
- ١٢ - هل وقعت الإصابة خلال ساعات العمل ( اذكر ما هي ساعات العمل )
- ١٣ - ماذا كان يشغل العامل حين وقوع الإصابة .
- ١٤ - هل كان العامل يشتغل لمصلحة صاحب العمل حين وقوع الإصابة .
- ١٥ - هل وقعت الإصابة بسبب عملية مرتبطة بالعمل .
- ١٦ - اية عوامل اخرى ذات علاقة .
- ١٧ - تفصيلات عن وروثة العامل اذا كانوا معروفين .
- ١٨ - وجهة نظر صاحب العمل بشأن استعداده لدفع التعويض لورثة العامل .

## نظام رسوم دور السينما

بمقتضى المادة ( ٢٤ ) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ .  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٣  
نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٣

## نظام رسوم دور السينما المعدل

•••••

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم دور السينما المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ المنشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (١٠) من النظام الاصلي بالغاء ما جاء فيها والاستعاضة عنه بما يلي : -
- ١٠ - اذا طرأ على اي من دور السينما في المملكة اية تغييرات من شأنها ان تخفض او ترفع من مستوى تلك الدار فلمجلس الوزراء بتنسيق من وزير المالية ان يعيد النظر في امر اعادة تصنيفها باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

١٣/٤/١٩٦٣

## التعيينات

وزير	قاضي القضاة	نائب	رئيس الوزراء
المالية	رئيس الوزراء	وزير الدفاع	عبد الرحمن خليل
وزير	وزير الشؤون	وزير الاشغال	وزير الداخلية
الزراعة	الاجتماعية والعمل	العامة والمواصلات	علي نصوح الطاهر
علي نصوح الطاهر	راشد التمر	عاكف الفايز	صالح الحجابي
وزير	وزير	وزير	وزير
الزراعة والتعليم	الاقتصاد الوطني	الصحة	والانشاء والتعمير
حسن الكايد	خليل السالم	صبيحي امين عمرو	حنا خلف
			حازم لسيه

هكذا من الأشغال